وزادت في قيمته فما قبله وانما هو مسئلة مستقلة ومفهومها ان حلف لايذوق لزوجته
زبادة عبادة المريض مثلا فاذن لها في ذلك مرة ثم زادت مرة غير عليه فانه لا يحنث
عليه واما لو زادت مرة في كل يوم فانه يحنث لان علمه كاذنه وعلى ذلك هل كلام الشارح
المذكور وغيره في الموان وموضع المرة في قوله بلا علم له قال الزيادة معلقة بعدم
علمه الزيادة لا توجب عشرة ثم ان مثل ذلك ما اذا اخرجت في البرغ المذكور لغير
ما اذن لها فيه فيحصل فيه بران يكون علم بحنث او لا فلا يحنث عليه وكذا لو وهبت لغير
ما اذن لها فيه ابتداء ثم ذهبت لما اذن لها فيه واما ان حلف لا تخرج لا باذني فخرجت
لبتواة الى غير ما اذن لها فيه فانه يحنث سواء علم ام لا واما ان خرجت لما اذن لها فيه
ابتداء ثم ذهبت لغيره فيه ان امكن ص ويعود لها بعد علمه اخرى لا اكره منكرا
الدار او دخل فلان منزلي ان لم ينو مادامت له دار وكان ش يعني انه اذا حلف
لا اكلم زيدا او دخل فلان منزلي فباع ذلك صاحبه الذي هو الحالف او المحلوف عليه ثم سكنها
الحالف بعد بيعها فانه يحنث لما في اشارة ش التعبير بالباء بله انتقال الملك
لانه انما كره تلك البقعة لا ان ينوه في المسئلة ثم اذا امكنه لم وله فال دار فلان وكم
يقل مباعة فلان فسكنها الحالف لم يحنث ان لم ينو عينها وظاهر قوله ونوى وعود لها
سواء عاد لها هو مكرها او كرها وغر علمه انه لا حنث مع الاكراه ضيل وفي ذلك
العود نظر لان الحنث لا يتقيد بما اذا كان ساكنا لم عاد اجيب بان العود يحمل
على الدخول كما في قوله تعالى او لتعودن في ملتنا اي لتدخلن وهو المراد اي وهو مرجو
لم على وجه السكنى والشرط راجع للثلاثة وبه يرجع للمسئلتين على معنى اذا
كانت الدار للغير والمسئلتين وان غربت وصارت لحربي هذا بناء على انه اذا
حلف لا دخلت صديقه الدار فخربت الدار وصارت لحربي هذا بانه لا يحنث بالدخول
فيها وقوله ان لم يأذن له شرط في مقدر يعقب قوله وان خربت وكان تقديرها
يدل عليه كلام المدونة والتقدير وان بنيت وقد علم مما ان لم يأذن له ابتداء
اكراه المفهوم من قوله ثانيا مكرها وسئل المقدر معلوم مما مر من قولها ان لم يكره

بمرور ذكره مثال الشرط المذكور وبعد ان اذا حلف كل ادخل منزل
الدار فخربت هل كانت يمينه لاجل كراهته او حاب اراد بانه لا يحنث بالدخول فيها
وهي خراب ومحل الخلاف الاول واما كانت يمينه لاجل كراهته لعين الدار والمالك
فيها ابتداء قال في بان بنيت ثانيا بمربعا حنث ثانيا بمربعا حنث بمعنى انه لا يحنث بدخوله
هو او حلف لا يسكن هذا البيت وهو جاعل فيه او اغلق من غير خراب اذا
فعل امتنعت منه ان كان له فيه امتعة والظاهر ان الضمير راجع للتخريب كما فهم
المؤلف كما قاله الحطاب وهو ظاهر ان هذا صور التوهم لا الاكراه لا ان لا اكراه الما
صوره بغير اكراه انما وانما حنث بالدخول بعد ان خربت حيث امر هو بالتخريب مقابلة
بقبض مفهوم ونوى لا بما هو اقرب الى عينه لان الدار اسم للمساحة مع البناء وهي
لا تباع منه او حلف لا يوكل ان كان من نيته ش يعني انه اذا حلف لا باع من
فلان او لا تبلان شيئا ثم باع هو او وكيله بحضرته او بغيبته فان كان من نيته الحلوف عليه
كفى به او صريحه الملايمة وما اشبه ذلك فان الحالف يحنث وكذلك يحنث من حلف
لا يبيع لفلان شيئا او لا يكون سمسارا لشيء فرمى فلان ثوبا لرجل فاقفل الرجل للحلف
ليبتاعه ولم يعلم انه ثوب فلان ان كان الرجل من نية فلان الحلوف عليه كما مر وان لم
وان علم ان اشتراه ليدفع لفلان فوكيل وبه لو وكل به لا ضمن له اه كان من نيته
وصل ان علم به فلان ويلزم الدفع لفلان ومنه ما لو اخرجه ابو القاسم ص وانه قال بيع البيع
اذا حلفت فقال صدق ثم بعه انه ابتاع له ولزم البيع ثم سئل فقال لم اقصد به الحنث وانه
والمعتمد ان الحالف لو قال للوكيل عند البيع انما حلفت لئلا يبيع فقال لا
غشي ان تشتريه يا وكيل اذ فعال الوكيل انما ابتاعه لي لا للموكل فباعه ثم تبين بعد البيع
بالبينة العادلة انه ابتاع الحلوف عليه فان البيع يفسخ ويحنث الحالف ويغرم قال بالبينة
العادلة احترازا مما اذا قال اشتريته ثم بعد اشتراه قال اشتريته للحلوف عليه
فانه لا يحنث بذلك لكون الوكيل غير مصدق فيما يبرئ ولو قال ان كنت تشتري فلان